

دينامية السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع التحديات الإقليمية

٢٠١٠- ٢٠١٥

د. زكريا أبودامس

د. نبيل العتوم

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة طبيعة السياسة الخارجية الأردنية في ظل الظروف والتحديات التي تمر بها في الوقت الحاضر. فهذه المرحلة التي تعيشها المنطقة دقيقة وحساسة، وأزمات المنطقة وتداعياتها تؤثر حتماً على الوضع في الأردن وعلى القرار السياسي الخارجي الأردني.

هذا الوضع ألقى على كاهل النظام السياسي الأردني عبء ثقيل في مجال التعامل مع المتطلبات والحاجات من جهة والإمكانيات والفرص، والتحديات والمخاطر من جهة أخرى برغم نجاحه في التعاطي مع هذه الظروف مقارنة بغيره من الأنظمة السياسية التي مرت وتمت بنفس هذه الظروف.

Abstract

This paper aims to study the nature of Jordanian foreign policy under the conditions and challenges it experiences at the present. This period experienced by the area is critical and sensitive, the area's crisis and repercussions have certain impact on the situation in Jordan and the Jordanian foreign policy.

This situation, forms a heavy load to be handled by the Jordanian regime in terms of dealing with demands and needs from one side, and abilities, chances, challenges and dangers from the other hand. Despite that, the Jordanian regime succeeded in dealing with such circumstances compared with other regimes that have been experiencing the same circumstances. That is what this paper targets.

المقدمة:

ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية التي أبقت

الأردن، على الرغم من تواضع إمكانياته و تعاضم تحدياته، على بر الأمان في محيط مليء بالاضطرابات والتحديات والمخاطر والذي أثبتت السنوات القليلة الماضية أن مصاعبه كانت من القسوة بمكان بحيث أودت بعدد من الأنظمة وأدخلت غيرها بمواجهات عسكرية مع أخرى. نتيجة لهذه السياسة الخارجية، أصبح الأردن ذا دور محوري على عدد من الأصعدة وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، وذو بيئة جاذبة سياسياً واقتصادياً، واجتماعياً. آخذين بعين الاعتبار أن هذه السياسة تواجه جملة من التحديات.

يسلط البحث الضوء بإيجاز على عملية اتخاذ القرار الأردني والمبادئ التي تحكمها وأثرها في السياسة الخارجية الأردنية بمراحلها المختلفة. كما يتناول الوضع الأردني الداخلي وما يقدمه من إمكانيات وتحديات وأثرها في صنع القرار والسياسة الخارجية الأردنية. ويتناول الاضطرابات الإقليمية والتحديات في المنطقة وآثارها على الأردن وعلى سياسته الخارجية. ثم يقدم البحث رؤية تحليلية لآلية صنع هذه السياسة ومرتكزاتها بالإضافة إلى توصيات منبثقة من هذه الرؤية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الحاجة العلمية والأكاديمية البحثية الملحة للكشف عن طبيعة

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل عملية صنع القرار الأردني والسياسة الخارجية في ظل المتغيرات، إمكانيات وتحديات، التي تفرضها الظروف الداخلية والخارجية الراهنة. والخروج بوصف لسماتها ومميزاتها. كما ويهدف إلى تشخيص أبرز التحديات والظروف التي أثرت وتؤثر في السياسة الخارجية الأردنية وطبيعة استجابة السياسة لهذه الظروف.

مشكلة البحث:

تتبع مشكلة البحث من أهمية الدور الأردني في المنطقة والعالم على الرغم من قلة الإمكانيات وظلم الجغرافيا. فنجد تأثيراً واضحاً للسياسة الأردنية في العالم بمستوى يتعدى حجم هذا البلد وإمكانياته. فهو لا يفرض نفسه بما يمتلك من موارد أو قوة، بل بما لديه من سياسة تتال ثقة كثير من دول العالم. فهذه السياسة، المتفوقة نوعياً، تستحق الدراسة لما جعلت به الأردن بلد ذا هبة بين الدول وذا كلمة مسموعة ورأي يهتدي به برغم إمكانياته المتواضعة.

تساؤلات البحث:

بناءً على المشكلة البحثية وأهدافها يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما هي طبيعة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية وما هي مرتكزاتها وأهدافها؟.

٢. ما هي متغيرات، إمكانيات وتحديات، الوضع الأردني الداخلي وما أثرها على السياسة الخارجية الأردنية؟.

٣. ما هي متغيرات، إمكانيات وتحديات، البيئة الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية وما هو أثرها؟.

٤. كيف يتعامل صانع القرار الأردني مع هذه المتغيرات وما هي سمات السياسة الخارجية الأردنية في ظل هذه الظروف؟.

فرضيات البحث:

يفترض هذا البحث ما يلي:

١. أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تلعب دوراً أساسياً في نجاح الأردن في التعامل مع التحديات التي تواجهه برغم تواضع إمكانياته.

٢. تمتع السياسة الخارجية الأردنية بميزات تنفرد بها وتكمن خلف نجاح هذا البلد برغم صعوبة ظروفه الداخلية والخارجية مقارنة بغيره من الأنظمة السياسية التي تحظى بموارد وإمكانات أفضل.

منهجية البحث:

بناءً على مشكلة البحث وأهدافه بالإضافة إلى الفرضيات والتساؤلات السابقة وظف الباحث منهج البحث الوصفي التحليلي حيث يعطي مجمل المعلومات تحليلاً واقعياً للمادة العلمية. كما أنه يعتمد منهج النظم في تحليل أثر المتغيرات المختلفة (مدخلات) في عملية صنع القرار الأردني (العمليات) ونتاج ذلك الذي يتضح جلياً في السياسة الخارجية الأردنية

١ - مفهوم السياسة الخارجية والعوامل**المؤثرة فيها:**

عرّفت السياسة الخارجية بأنها: تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول، أو برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي. أو "مجموعة من الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدولة الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية بالدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى.^٥

وتعرّف أيضاً بأنها: "نشاط الدولة وتفاعلاتها المختلفة مع غيرها من الدول في المجال الخارجي باختيار بديل من عدة بدائل متاحة طمعاً في تحقيق مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى ثم الانطلاق إلى الأهداف الأخرى.^٦

وهناك من يرى السياسة الخارجية بصفة العموم بأنها تحرك الدولة في محيطها الدولي، وقد اختلف الباحثون في نظرتهم إلى مضمون

(المخرجات) ضمن نسيج من الأنظمة السياسية الذي يشكل (بيئة) للأردن تؤثر وتتأثر بسياسته الخارجية.^١

المفاهيم الأساسية في البحث:

المتغيرات: هي الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار والسياسة الخارجية الأردنية.^٢

التحديات/ المحددات: هي الصعوبات أو المخاطر أو القيود التي تهدد الأردن، وأمنه، والسير به قدماً نحو الأمام وتعرض تحقيقه لأهدافه أو ما يتبناه من مبادئ ومرتكزات.

دينامية السياسة الخارجية: هي التغير الذي يصيب السياسة الخارجية نتيجة العوامل الداخلية أو استجابة للتغير في الظروف البيئية.^٣

أولاً: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية ومرتكزاتها:

يعالج هذا المبحث مفهوم السياسة الخارجية ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية وعملية صنع القرار السياسي الأردني.

(٤) محمود خيرى عيسى، ، بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧. ص ٣٠٩

(٥) محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها، ط١، دار عمار، ص ٩٩٩٩٩٩

(٦) مازن غرايبة، الدور في السياسة الخارجية، إطار تحليلي مقترح، ندوة السياسة الخارجية الأردنية، عمان: جامعة العلوم التطبيقية. ، مازن. ١٩٩٨، ص ٢

(١) كمال المنوفي أصول النظم السياسية المقارنة، ط١، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٤٣

(٢) "Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy", Hermann, Charles International Studies Quarterly, 34, 1990.

(٣) المنوفي، مرجع سابق، ص ٤٤

الأرضية أو الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة).

- الدائرة الداخلية (البيضاء) تمثل البيئة الداخلية للدولة.

- تشترك الدائرتان (البيئتان) بمركز واحد وهو أثرهما في صانع السياسة الخارجية لتشكّلان دائرة كبرى تمثل البيئة الكلية.

- الدائرة الكبرى مقسمة الى أربع قطاعات رئيسية تمثل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وهي:

أ. الإمكانيات التي تقدمها البيئتان الداخلية والخارجية والتي تدعم وتعزز عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل وجود دول حليفة على مستوى البيئة الخارجية، وغنى الدولة بالموارد على مستوى البيئة الداخلية. فالإمكانيات ذات أثر داعم لما يتخذه صانع القرار من أهداف ولما يتبناه من مرتكزات.

ب. المحددات أو التحديات التي تقدمها البيئتان الداخلية والخارجية والتي تعيق عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، مثل تداعيات النزاع بين الدول على مستوى البيئة الخارجية، و فقر الدولة بالموارد على مستوى البيئة الداخلية. وتكون المحددات ذات أثر معاكس لما يرسمه صانع القرار من أهداف ولما يتبناه من مرتكزات. وقد تكون المحددات دافعاً لاتخاذ قرار سياسي خارجي أو عقبة في طريق اتخاذه.

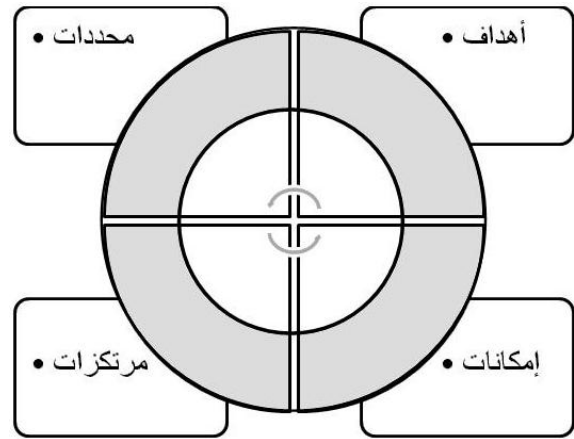
ج. الأهداف التي تمثل الطموحات التي يسعى متخذ القرار في السياسة الخارجية على

هذا التحرك، مما جعلها تحمل أكثر من دلالة في أكثر من اتجاه، كأن ينظر إليها كمجموعة مبادئ تتحكم في سلوك الدولة خارج حدودها، أو كمنهج وطنية للعلاقات الدولية بهدف تحقيق غايات محددة بواسطة وزارة الخارجية، وقد تُفهم بمعنى برنامج العمل الذي تتبناه الدولة في تحركها على المسرح الدولي وهو بطبيعة الحال يتضمن أهدافاً ومناهج محددة في ضوء جملة من العوامل أو المحددات وفق مبادئ معينة.

٢- عملية صنع القرار في السياسية

الخارجية والعوامل المؤثرة فيها:

انطلاقاً من أدبيات تعريف السياسة الخارجية للدول، فإن تصور السياسة الخارجية كنتاج تفاعل مع متغيرات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية كما في الرسم شكل (١) يساعد في تعريف السياسة الخارجية الأردنية اصطلاحياً بما يخدم هذا البحث.



الشكل رقم (١) بيئة صنع السياسة الخارجية

حيث أن:

- الدائرة الخارجية (الرمادية) تمثل البيئة الخارجية وتشمل كل دول العالم (الكرة

بين ما هو داخلي وما هو خارجي من جهة وبين ما هو ممكن وما هو غير ممكن من جهة أخرى. ومن الجدير ذكره هنا مسؤولية عملية صنع القرار عن تعظيم أثر الإمكانيات المتاحة و تقليل أثر التحديات المفروضة عن طريق اتخاذ القرارات السليمة والناجحة، كما سيتضح ذلك لاحقاً في السياسة الأردنية كمثال. كذلك فإن طبيعة القرار السياسي الخارجي تعمل على تحويل المواقف الدولية الداعمة (إمكانات) الى مواقف معاكسة (محددات) والعكس صحيح.

لا شك أنه على صعيد تفاعل الدولة مع البيئة الخارجية لها فإننا يمكن أن نشبهها بالكائن الحي الذي يعيش مع غيره من الكائنات الحية في الوسط المادي الذي وجدت به مع فارق التشبيه آخذين المثال الحي في أذهاننا نظرية ابن خلدون في ضرورة الاجتماع الإنساني وبدائيات تشكل المجتمع البشري، فكان الإنسان بحاجة إلى غيره ليكون نواة مجتمعه طمعاً في الحماية من الأخطار التي تحيط به مستغلاً ما يتاح له من إمكانيات لمواجهة ما قد يهدده من محدّدات.

ثانياً : مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية :

تقوم السياسة الخارجية الأردنية على مجموعة من المرتكزات الثابتة وبهذا أعطت فهماً أخلاقياً لها، وطوعت السياسة للأخلاق الحكيمة بعد أن كان بعض الناس ينعتوها نعتاً خاطئاً تحت مسميات عدة مثل "فن الكذب". ولكن السياسة الخارجية الأردنية بمصادقيتها وفاعليتها تجاوزت كل هذه الآراء واتسمت بجملة من

تحقيقها على مستويي البيئة الخارجية والداخلية. وهي المحرك والموجه لعملية صنع القرار السياسي الخارجي إضافة الى المرتكزات.

د. المرتكزات وهي المبادئ التي يتبناها صناع القرار في السياسة الخارجية في التعامل مع معطيات البيئتان الخارجية والداخلية، والتي تختلف في منابعها فقد تتبع من المنظومات الأخلاقية كما هو الحال في الأردن، وقد تتبع من الغايات التي تُبرّر الوسائل!! .

بناء على ما سبق، فإن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية محكومة بأربعة عوامل رئيسة وهي الإمكانيات والمحددات التي تقدمها البيئتان الخارجية والداخلية والأهداف والمرتكزات التي يتبناها صانع القرار. فالسياسة الخارجية هي محصلة الموازنة بين العوامل الأربعة، فلا يمكن للأهداف على سبيل المثال أن تتجاوز ما هو متاح من إمكانيات أو أن تغفل ما يعترضها من محدّدات أو أن تتعارض مع ما يرسخ من مرتكزات في عقيدة صانع السياسة الخارجية^٧

وهنا تقع مسؤولية صانع القرار وتنبؤ مهمته في التعامل مع ما تقدمه البيئتين الداخلية والخارجية فيواجه المحدّدات و الضغوط منهما ويستغل الإمكانيات والفرص التي تقدمانها بنوع من المواءمة للحصول على حالة من التوازن

(٧) إسماعيل صبري مقلد ، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، عدد تشرين الأول

بها رسمياً، لذا احتل مكاناً استراتيجياً مرموقاً وسعى على الدوام نحو الاستقرار، سواء كان هذا الاستقرار على المستوى الإقليمي أو الدولي. ويجسد هذه المكانة وشرعيتها من خلال الالتزام التام بالمواثيق والأعراف الدولية ويعمل بها عملاً كاملاً غير منقوص مثل فض النزاعات بالطرق الدبلوماسية وتعزيز التعاون السلمي بين الدول.

ثالثاً: أهداف السياسة الخارجية الأردنية:

تتعلق السياسة الخارجية الأردنية من جملة من الأهداف الرئيسية والفرعية وضمن ثوابت لا تحيد عنها آخذة بعين الاعتبار في البداية مراعاة مصالحها الوطنية وحماية سيادتها، بحيث تقوم على التوفيق والموازنة بين ما هو داخلي وخارجي، أمام إشكالية شح الموارد وقلتها وتعاضم التحديات.

١- الأهداف الوطنية الداخلية:

وتتبلور هذه الأهداف من خلال جعل المصلحة الوطنية العليا هي الأساس في تصرفات هذه السياسة. وقد سعى الهاشميون في مختلف المراحل التي عاشها النظام الدولي والإقليمي العربي إلى تحقيق هذه الأهداف وهي:

أ. الأمن الوطني الداخلي:

لعل الشعور بالأمن والطمأنينة من أهم ما يجعل الفرد ينطلق إلى ميادين الحياة المختلفة للمساهمة في البناء والبحث عن العيش الكريم. فحينما يشعر الفرد بأن أمنه مُصان ومحفوظ، يحصل التطور والتقدم في حياة الإنسان والبشرية. فيتحرك الإنسان لإشباع حاجاته

الصفات كالحكمة، العقلانية، الاعتدال، التوازن، والواقعية. وهنا سنستعرض هذه المرتكزات:

١- العقيدة السياسية والأيدولوجية:

وهي جزء مهم في بناء النفسية الشخصية لدى صانع القرار وتتمثل في:

أ- الشرعية الدينية: فالدين الإسلامي ركيزة أساسية وهو من الركائز التي حافظ عليها الأردن في نشاطه بالمجالين الداخلي و الخارجي. والمجتمع الأردني هو مجتمع مسلم وقيادته الهاشمية تتحدر من الأسرة الهاشمية التي تنتهي في نسبها إلى الرسول الأكرم محمد - صلى الله عليه وسلم -.

ب- القومية العربية: فالأردن جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والذي كان إلى وقت قريب غير مقسم ومجزأ بصورته الحالية. فالعرب أمة واحدة لها شخصيتها المستقلة وكيوناتها بين مختلف سائر الأمم. وانطلاقاً من هذا المبدأ، ومن فلسفة الثورة العربية الكبرى، يتحرك الأردن في المجال الخارجي خادماً للقضايا العربية، ويتطلع إلى أبناء أمتة العربية كجزء واحد يجمعهم هم واحد ومصير مشترك عدا عن الروابط الأخرى التي تجمع هذه الأمة تحت بنودها.^١

٢- المكانة الدولية

فالأردن جزء لا يتجزأ من هذا العالم، وهو مستقل استقلالاً تاماً وذو سيادة وطنية وعضو في هيئة الأمم المتحدة، أي من الدول المعترف

(١) فريجات، حكمت الثورة العربية الكبرى، عمان: مكتبة

العربي والعمل المشترك وتوحيد المواقف العربية أمام القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة.

ب- حماية الأمن القومي الأردني والعربي والحفاظ عليه بصورة دائمة لا يخالفها الشك، ولهذا تمتعت السياسة الخارجية الأردنية بمصداقية عالية وحسن جوار مع الدول العربية، لأنها تستند إلى عدم التدخل بشؤون الغير، وعلى أساس قواعد الاحترام المتبادل ولغة الحوار والتفاهم واحترام ميثاق جامعة الدول العربية.

ج- السعي للقضاء على مصادر النزاع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وتحقيق السلام الدائم والشامل والعادل لضمان أمن واستقرار المنطقة، والالتزام بالقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية من مثل هيئة الأمم المتحدة وغيرها، واحترام المواثيق والانفاقيات الدولية.

٣- الأهداف الدولية:

فالأردن كبلد في المجتمع الدولي لا بُد وأن يتفاعل مع هذا المجتمع، فيؤثر به ويتأثر به. وهنا تتبلور أهداف الأردن بهذا الصعيد على النحو التالي:^{١١}

أ. اكتساب احترام المجتمع الدولي.

ب. التشارك والمساهمة في حل المشكلات

الدولية التي تتجم بين حين وآخر.

ج. مكافحة الإرهاب وقضايا المخدرات

والاتجار بالبشر بكل الأشكال

والتعاون الأمني مع المجتمع الدولي

ورغباته و يشارك في تطوير مجتمعه ويشارك أفراد شعبه في صنع هذا التطور و تحقيقه^٩

ب. حماية المصالح الوطنية وتطوير البنى الاقتصادية:

لقد سعت القيادة الهاشمية بالتنسيق مع الحكومات التنفيذية كافة التي تدير الدولة إلى تطوير مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها من خلال تحسين الاقتصاد الوطني وتطويره، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بغية الاعتماد على الذات بدلاً من المساعدات الخارجية نظراً لقلّة الموارد الأردنية وشحها، لذا شجعت على الاستثمار وسعت دوماً على رفع معدلات النمو الاقتصادي.

٢- الأهداف الإقليمية:

فالأردن بلد يعيش في قلب الوطن العربي، مما جعله في محور بؤر الصراع في المنطقة العربية ووجه سياسته الخارجية مع الأقطار العربية لتسير على النحو التالي^{١٠}

أ- الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى وأفكارها، فهو يعتبر نفسه الوريث الشرعي للثورة العربية الكبرى، وهذا يترتب عليه دعوته إلى الحرية والاستقلال، ومن دعاة الوحدة العربية قولاً وعملاً، وتنقية الأجواء العربية من أي خلاف يحدث فيها، وخلق آليات التضامن

(٩) كينيث تومبسون. ورودي مكريديس نظريات السياسة

الخارجية ومعضلاتها في كتاب مناهج السياسة الخارجية

في دول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الكتاب

العربي، ١٩٩٦، ص ١٩-٢٢

(١٠) أمين المشاقبة، النظام السياسي الأردني، ط٢، الجامعة

الأردنية، عمان، ٢٠١٢، ص ٦٢

(١١) المشاقبة، النظام السياسي الأردني، مرجع سابق، ص

لإبراء المرضى وشفائهم، من ثم استخدم للدلالة على الهبة من الروح المقدسة والقدرة على الإشفاء لصالح الكنيسة،^{١٣} وتعزز مفهوم القيادة الكاريزمية كنوع من القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر والتي تثير ولاءاً وحماساً شعبياً خاصاً. ويترجم البعض عبارة Charismatic Leadership بالقيادة أو الزعامة الملهمة.^{١٤}

فالقيادة الكاريزمية تجلت صورتها بشكل واضح في حكم ملوك الأردن جاعلة العقول والأفئدة على الصعيدين الداخلي والخارجي تهوي وتتصت إليها مما انعكس إيجاباً على فاعلية ونفاذ سياستها الخارجية، وساعد على ترك أثر ومصداقية كبيرة لدى وحدات المجتمع الدولي.

فالقادة الهاشميون ينتسبون إلى النبي العظيم محمد (صلى الله عليه وسلم) ويأخذون بهذا مكانة دينية وشرعية شكلت قاعدة صلبة للحكم والقيادة. كما أن هذا النسب الشريف كان مبعثاً لإيمان هذه القيادة بضرورة لعب دور كبير لخدمة صالح الأمة. فعلى الرغم من أن دولة العرب الكبرى تجزأت في سايكس بيكو ووعد بلفور إلا أن آمال العرب وطموحاتهم ظلت

لاجتثات كل الصور السلبية المتعلقة به.^{١٢}

د. توضيح الصورة الحقيقية للدين الإسلامي بعد إصابتها ببعض التشوهات لدى المجتمعات الغربية.

رابعاً : متغيرات الوضع الداخلي والدولي وأثرها

في السياسة الخارجية الأردنية :

١- الإمكانيات ذات الأثر الداعم للسياسة الخارجية الأردنية:

لعل من أبرز الإمكانيات على الصعيد الداخلي و التي تتخذ دوراً معززا لعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية وجود القيادة الهاشمية على رأس هرم السلطة في الأردن وما تتميز به بالإضافة لإيجابية توجه السياسة الخارجية الأردنية وما يتميز به رأس المال البشري الأردني ممثلاً بوعي شعبه وتلاحمه وشعوره بالمسؤولية والتفافه حول قيادته.

أ- القيادة الهاشمية:

تتميز القيادة الهاشمية بمجموعة من الميزات التي انعكس دورها إيجاباً على السياسة الخارجية الأردنية ومنها الكاريزما والمكانة والأولويات.

يعود المصطلح الكاريزما (Charisma)

إلى أصل يوناني و الذي يعني الموهبة أو العطية gift ويشير قاموس ويبستر أن المصطلح أريد به الدلالة على القوة الفائقة الموهوبة للسيد المسيح

^(١٣) New, Twenlieth Noahwebster, Webster's century Dictionary of the English language, edition, Collins world, Unbrid CID, Second printed in USA, 1978

^(١٤) نيفين عبد الخالق مصطفى . قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر "دراسة مقارنة" مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، المجلد ١٤، ١٩٨٦، ص ١٤٧

^(١٢) أمين المشاقبه، في التربية الوطنية، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، ط٦، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ٤٣.

الدول الأخرى قائمة على الاحترام المتبادل خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والقوى الكبرى المختلفة والمتعددة الفاعلة في النظام الدولي، وتوظيف هذا الاحترام المتبادل لخدمة المصالح الوطنية العليا والقضايا العربية، ومواصلة الانفتاح والتفاعل مع المنظمات الدولية الإقليمية، وتبادل الخبرات والتعاون في شتى الميادين لتطوير مقدرات وإمكانيات الدولة قد أوجد مناخات إيجابية تعزز

دور السياسة الخارجية الأردنية.^{١٦}

فأصبح دور الأردن لا يقل أهمية عن بقية الدول الأخرى في السعي لمواجهة القضايا العالمية والتحديات في مختلف المجالات، فكانت سمة المشاركة الإيجابية هي التي تغطي على القرار السياسي الخارجي الأردني، وهذا ما أكسب الأردن، قيادة وحكومة وشعباً، دوراً فاعلاً ومهماً في المجتمع الدولي، على الرغم من صغر حجمه وقلة موارده، إلا أن إمكانياته البشرية كانت متفوقة نوعياً، وتحظى باهتمام الجميع، فساهم الأردن وبشكل كبير وقوي في تعزيز وتحقيق الأمن والسلم الدوليين سواء في المشاورة أم المشاركة من خلال قوات حفظ السلام الأردنية التي انتشرت في العالم، وفي كل مواقع بؤر الصراع، وأثبتت جدارة متناهية في إنقاذ الملايين من البشر وحسن التعامل والمساهمة في توفير الأمن والاستقرار، وما هذا إلا دليل قطعي واضح للدور الإنساني للأردن تجاه تحقيق الأمن والسلم الدوليين، فكسب الأردن

تتطلع إلى القيادة الهاشمية بمكة والحجاز، ويدلل على ذلك استلام أبناء الشريف الحسين قيادات الحكم في شرق الأردن والشام والعراق. وعلى الرغم من عدم استمرار ذلك إلا في المملكة الأردنية الهاشمية لتكون حاضرة هاشمية دالة على عراقة الحكم ونبيل الأهداف والغايات.

فقد تجلى فيها إيمان القيادة الهاشمية بالاعتدال وعدم التطرف والتسامح والانفتاح على دول العالم

مما أكسب القرار السياسي الخارجي الأردني المصدقية وعزز احترام الأردن وسمعته الحسنة وغير ذلك من صفات إيجابية كانت ذخراً يستند إليه متخذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية.^{١٥}

ب- إيجابية التوجه في السياسة الخارجية الأردنية:

يمكن القول بأن عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي بحد ذاتها، وليس فقط الوضع الداخلي المادي من موارد وإمكانات، تلعب دوراً جوهرياً في خلق ظروف إيجابية تعزز توجهها بشكل تراكمي. فالقرارات الناجحة تمهد الطريق أمام متخذ القرار مسخرة (إمكانات) إضافية لتكون معيناً له في رسم سياسته الخارجية.

فالسياسة الخارجية الأردنية وكما يظهر في مرتكزاتها وأهدافها تتميز بالثبات في المواقف على الصعيد الدولي، وإقامة علاقات متوازنة مع

^{١٥} أمين المشاقبه، النظام السياسي الأردني، ط٢، الجامعة

الأردنية، عمان، ٢٠١٢، ص ٤٥

^{١٦} المرجع السابق، ص ٧٥

صعب مقارنة بغيره من دول الجوار ممالية عليه واقعاً أثر جلياً بسياسته الخارجية. فالأردن بلد صغير المساحة فرض عليه موقعه الجغرافي انتهاج سياسة تتصف بالاعتدال مع جميع محيطيه والذين يملكون قوى اقتصادية وعسكرية تفوق ما لديه. بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأردن بلد يفتقر إلى الموارد الطبيعية، فالالاقتصاد الأردني يعتمد على الاقتصاديات الإقليمية بشكل كبير، مما جعله عامل ضعف (محدد) أمام السياسة الخارجية الأردنية. والأردن يعتمد على مساعدات الدول الأخرى وتسهيلاتها وهذا يؤدي حتماً إلى ضغط سياسي على الأردن. أما بخصوص وضع الأردن الديموغرافي المتمثل بحجم السكان وخصائصهم، فإن تزايد أعداد السكان الكبير في العقود الماضية نتيجة النمو الطبيعي والهجرات القسرية إليه من فلسطين والكويت ودول الخليج والعراق وسوريا، والذي يقابله شح في الموارد، أدى إلى زيادة كبيرة في الضغط على الاقتصاد الأردني المتواضع.^{١٨}

كما أن الوضع العسكري الأردني له انعكاسات تشكل تحديات أمام صانع السياسة الخارجية الأردنية، فالجيش الأردني يفتقر إلى حالة التوازن العسكري مع الدول المحيطة، و لا تتوافر لديه الإمكانيات المادية اللازمة لتمويل شراء كمية ونوعية السلاح المطلوب، كما يعتمد

الثقة العالية والتميزة نتيجة المشاركة الحقيقية الفاعلة والنية الصادقة في حل المشكلات^{١٧}

٢- التحديات/ المحددات ذات الأثر المعيق للسياسة الخارجية الأردنية:

هناك جملة من التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأردنية وصانع القرار الأردني، وترتب على هذه التحديات عدد كبير من المصاعب والمشكلات. فالتفاعلات المعقدة في بيئة النظام الدولي والإقليمي وما تنطوي عليه من تضارب للمصالح وصراعات لا تترك المجال أمام صانع القرار الأردني، مع تواضع الإمكانيات المادية التي يستند إليها، أن يتخذ قراره بسهولة ويسر بل تتركه في حالة قلق دائم وموازنة مستمرة، تتميز بالحذر الشديد، بين ما لديه من خيارات حتى لا يترتب على قراره أية آثار عكسية وتبعات هو بغنى عنها. فبناء على التصور الذي تم رسمه في الشكل (١)، القرارات غير السليمة بحد ذاتها قد تفرز نتائج ذات أثر عكسي مشكلة بذلك تحديات تضاف إلى ما يواجهه متخذ القرار من تحديات أصلاً. فبدلاً من تركيز الجهود للتعامل مع الواقع الصعب، تتبعثر تلك الجهود لاحتواء تداعيات القرارات غير الحكيمة.

وهنا يواجه الأردن تحديات مختلفة، منها ما هو مطلق ومنها ما هو متغير، ومنها ما هو داخلي ومنها ما هو مفروض عليه من الخارج، ولكنها تضافرت على الأردن بحيث جعلته بوضع

(١٧) حمزه بصبوص، الرؤى الملكية للسلام والتنمية، مطابع

(١٨) قاسم الثبيات، أثر التغيرات في النظام الدولي على

السياسة الخارجية الأردنية (خلال الفترة ١٩٨٩ -

١٩٩٩)، ط١، عمان، كنوز المعرفة، ٢٠١٠، ص ٥٤-

الأردن نصيبه من التحديات والتي ترتقي في معظمها إلى التهديدات لأمن الأردن وللاستقراره بحيث شكلت عقبات كبيرة أمام صنع السياسة الخارجية الأردنية فيما ترسمه من أهداف وما تتبناه من مرتكزات.

فموقع الأردن الجغرافي ومحاذاته لأطول حدود مع فلسطين وموقفه من القضية الفلسطينية، جعله في قلب الصراع العربي الإسرائيلي، حيث شارك في جميع الحروب العربية ضد إسرائيل وتحمل الآثار السلبية لهذا الاحتلال كالهجرات القسرية للشعب الفلسطيني^{٢٢} ويتجلى أثر هذا الوضع في السياسة الخارجية الأردنية أيضاً في التنديد المستمر بالممارسات الوحشية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وتأييد والمساهمة في المبادرات للخروج بحلول، وحث الولايات المتحدة على ثني حليفها إسرائيل عن ممارساتها غسان.^{٢٣}

أما على الصعيد العربي، فقد واجهت السياسة الخارجية الأردنية مجموعة من التحديات لعل من أهمها^{٢٤}:

في تسليحه على الاستيراد الخارجي كما يفتقر إلى التنوع في مصادر السلاح وهذا يؤدي إلى خضوع قرارات التحديث والتطوير لرغبات الجهات المحكرة للتصدير، وهذا يدفع الأردن إلى الالتزام بسياسة الدول المصدرة للسلاح وما يتبع ذلك من انصياع لأهدافها.^{١٩}

فالدور الأردني على صعيد السياسة الخارجية يفوق بكثير ما يمتلكه من عناصر القوة، فهو لا يمتلك اقتصاداً صناعياً أو إمكانات مالية تمكنه من ممارسة الضغط أو الإغراء ولا يمتلك قوة جيو سياسية أو تكنولوجية أو عسكرية أو غيرها من عناصر القوة. وكل هذه الظروف كانت بمثابة محددات تواجه صانع القرار الأردني، لعجزها عن طرح الخيارات التي تعزز صناعة سياسة خارجية ناجحة تلبي ما هو مرسوم من أهداف^{٢٠}.

ولوقوع الأردن في إقليم يعج بالأزمات والصراعات والتي منها ما هو مزمّن كالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ومنها ما استجد في السنوات الأخيرة كالاحتلال الأمريكي للعراق^{٢١} وتدايعات الربيع العربي وما نتج عنها من أزمات كالأزمة السورية والصراعات المسلحة في الجوار، نال

(^{٢٢}) قاسم الثبيات، أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٩)، مرجع سابق ص ٥٧

(^{٢٣}) العزي، السياسة الخارجية الأردنية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، في: الأردن دبلوماسية عربية في العالم، مرجع سابق،

(^{٢٤}) علي محافظة السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني، ٣٠-٣١/٥/١٩٩٩م،

(^{١٩}) محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها، ط ١، دار عمار، ١٩٩٩، ص ص ١٣-١٤

(^{٢٠}) غسان العزي، السياسة الخارجية الأردنية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، في: الأردن دبلوماسية عربية في العالم، ط ١، ٢٠١٣، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ص ٧٣-٧٤.

(^{٢١}) المرجع السابق، ص ١٥

وبرغم ذلك، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التحديات التي زادت ظروف الأردن صعوبة كفرار آلاف العراقيين إلى الأردن بعد الاحتلال، وحرمان الأردن من إمدادات النفط العراقي ذات الأسعار التفضيلية، وتدفق عدد من الإرهابيين من العراق إلى الأردن^{٢٦}.

أما على صعيد ثورات الربيع العربي التي جرت في عدد من البلدان العربية ضد أنظمة الحكم فيها في أواخر العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١م وبدأت في تونس مما أدى إلى تغيير نظام الحكم القائم، ولحقت بها بعض الشعوب العربية كمصر ثم اليمن وليبيا وسوريا.

فكان لحالة الاحتقان التي يعيشها الشارع العربي دوره الكبير في هذه الثورات والتي كانت نتيجة لحالة عدم العدالة، وتسلب أنظمة الحكم بأجهزتها البوليسية على الشعوب، وذهاب ثروات الشعوب لغيرها وانتشار الفقر والبطالة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي أصبح يقود الشعوب، فأمام هذا الوضع حدثت حالة الانفجار وأدت إلى ما أدت إليه من ثورات^{٢٧}.

لم يسلم الأردن من تداعيات هذه الحالة التي سادت الإقليم. فبالإضافة لتأثره بحالات الفوضى السياسية التي اجتاحت عدداً من دول المنطقة، فقد شهد حراكات شعبية انطلقت على

١. تغليب بعض الأنظمة العربية المصلحة القطرية (الوطنية) على المصلحة القومية.

٢. تغليب بعض الأنظمة العربية مصلحة أنظمة الحكم على المصلحتين الوطنية والقومية. "فالشيء الواضح الآن في الوطن العربي هو أن منطق الحكم ومنطق الدولة يناقشان منطق الوحدة وكثيراً ما يتغلبان عليه"^{٢٥}.

٣. أولوية الأمن الداخلي على الأمن القومي.

٤. هشاشة شرعية بعض أنظمة الحكم العربية.

٥. فقدان الثقة بين أنظمة الحكم العربية.

٦. تفضيل بعض الأنظمة العربية التبعية السياسية والاقتصادية والفكرية للقوة الأجنبية على العمل العربي المشترك في هذه الميادين.

٧. الخلافات الأيدلوجية.

٨. الإرث الاستعماري.

أما على صعيد الأزمات التي اجتاحت دول الجوار، فقد أثار احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣م العديد من التحديات أمام السياسة الخارجية الأردنية والآخذة في التعاضم حتى يومنا هذا. فالأردن لم يؤيد هذا الاحتلال وسعى بسياسته المعلنة إلى إرضاء جميع أطراف المعادلة في الوقت نفسه من خلال تجنب اتخاذ موقف نهائي علني واضح مما يجري هناك.

(^{٢٦}) غسان العزي، السياسة الخارجية الأردنية في الشرق

الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، في: الأردن دبلوماسياً

عربية في العالم، مرجع سابق، ص ٥٤

(^{٢٧}) خالد حنفي علي، الانتفاضات المتتالية، مجلة السياسة

الدولية، العدد ٧٥، ٢٠١١، ص ٥٦-٥٧

١، عمان: دار الحامد، طبع بدعم من المعهد

الدبلوماسي الأردني، ٢٠٠٠، ص ٦٥-٦٧

(^{٢٥}) خلدون الحصري، حول الوحدة العربية، بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٢٤٣

المسلحة الثائرة عليه بعد ما جرى من تتكيل بالمدينيين وقتل لهم دون رحمة^{٣٠}.

جعل الارتباط الجغرافي لسوريا بالأردن، فبعد العاصمة دمشق عن العاصمة عمان حوالي ١١٠ كم متر، وطبيعة التقارب الشعبي، جعل نصف الشعب السوري المهجر والهارب من هذا الصراع المسلح يأتي الأردن كملاذ آمن لهم. حيث قدر عدد المهجرين من سوريا حوالي ٨ مليون لجأ إلى الأردن حوالي ٥٠% منهم أي حوالي ٤ مليون نسمة وكل عدد سكان الأردن حسب الإحصاءات الرسمية يقدر بحوالي ستة ملايين نسمة، فالحديث يدور حول مجتمع جديد يدخل إلى المجتمع الأردني بشكل سريع وهذا ترتب عليه ضغوطات وأعباء جديدة لم يحسب لها الاقتصاد الأردني أي حساب. فازداد الضغط على الماء والكهرباء والطاقة وكل المستلزمات الضرورية لإيواء هؤلاء اللاجئين، والمتطلبات الصحية والتعليمية لهذا المجتمع الجديد عدا عن التبعات الاجتماعية ومخاطرها. بالإضافة إلى عبء التعامل مع الخلايا النائمة التي هدفها زعزعة استقرار النظام بالأردن فشكل هذا تحدياً أمنياً جديداً، ففي سابقة مشهودة كشفت مصادر أن الأجهزة الأمنية الأردنية أحبطت محاولات عديدة من هذا النوع كانت تستهدف الأردن أو الشعب السوري اللاجئ إلى الأردن، إذ قدر عدد مثل هذه المحاولات التي تم إحباطها تجاوز السبعمئة عملية منذ بدء الأزمة إلى ساعة إعداد

شكل مسيرات وتظاهرات ولكن بشكل مختلف عما جرى بغيره من الدول، فكانت تحت شعار الشعب يريد إصلاح النظام ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة. ولعل أهم الأسباب وراء ذلك الاختلاف هي أن الملك عبدالله الثاني بن الحسين ومنذ اعتلاء العرش وهو يطالب بالإصلاح والتحديث والتنمية ويعمل على ذلك، بل وسعى لهذا بكل عزمه. بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعامل مع الاحتجاجات بمرونة مما حال دون تحويلها إلى ثورة عارمة، وصاحب ذلك القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية تلبية لمطالب الشارع الأردني.^{٢٨}

أما الأزمة السورية، فتعتبر واحدة من أهم المشكلات الحالية الضاغطة على الأردن بما أحدثته من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها الأثر الكبير على سياسة الأردن الداخلية والخارجية.^{٢٩}

بدأت الأزمة السورية بواحدة من ثورات الربيع العربي وهي انتفاضة شعبية انطلقت بتاريخ ١٥/٣/٢٠١١م (آذار مارس) ضد نظام الحكم متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي، والتي لم تنته بالإطاحة بنظام الحكم بل تطورت إلى صراع استنزاف مسلح بين نظام الحكم والجماعات

(^{٢٨}) طاهر المصري. الأردن في وجه الأخطار الإقليمية، قواعد وآفاق التحديث في الأردن، ط١، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ٢٠٠٥، ص ٤-٥

(^{٢٩}) عبد الحميد الكيالي، تداعيات الأزمة السورية على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٦٥، السنة ١٧، ٢٠١٣، ص ٣٢-٣٣

(^{٣٠}) محمد عبده طالب حتامه، ثورة العرب (الربيع العربي)، عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠١٣، ص ٣٨٤-٣٨٥

هذا البحث وهذا عدد هائل إذا ما قيس بحالة الأمن والاستقرار التي ينعم بها^{٣١}.

وإزاء هذا كله، اتصفت الرؤية والسياسة الخارجية الأردنية تجاه هذه الأزمة بالحكمة والتمسك بالمبادئ الإنسانية والدفاع عنها وتجنب التدخل في شؤون الغير. وبرغم ذلك، لم يرض النظام السوري ومؤيديه عن هذا الموقف فوجهت إلى الأردن الاتهامات بأنه يدعم التنظيمات المسلحة ويورد لها المال والسلاح ضد النظام في سوريا. وتجاوزت حالة عدم الرضا عن الموقف الأردني الاتهامات لترقى إلى عمليات كان منوياً لها أن تجري داخل الأردن لزعة نظامه واستقراره^{٣٢}.

ومن جهة أخرى تعرض الأردن لضغوط من دول الخليج التي تدعم الثورة السورية بالمال والسلاح، عدا عن ضغوط الولايات المتحدة والدول الغربية على الأردن من أجل اتخاذ موقف متحيز ضد النظام في سوريا ومساعدة الثوار. ولكن أمام كل هذه الضغوط ظل الموقف الرسمي الأردني متزناً متمسكاً بثوابته التي يؤمن بها، ومعتدلاً في مساعيه نحو الجهود السلمية ودعم قرارات الجامعة العربية، وعدم التورط في الصراع الدائر مع فتح أبواب استقبال اللاجئين السوريين، وتقديم رسائل التوجيه والنصح.

(٣١) عبدالحميد الكيالي، تداعيات الأزمة السورية على الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، مرجع سابق، ص ٧٨

(٣٢) خالد الوزني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني، عمان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، ص ٣-٧

فمساحة التفاهم مع دمشق بقيت موجودة فلم يلجأ الأردن إلى التصعيد السياسي، على الرغم من أن الموقف الشعبي الأردني يدعم الثورة السورية ويطلب برحيل الأسد^{٣٣}.

خامساً: المعادلة الصعبة أمام متخذ القرار في

السياسة الخارجية الأردنية:

١- الظروف والسيناريوهات أمام متخذ القرار السياسي الخارجي الأردني:

نظراً لصغر الأردن وتواضع إمكانياته من منظور ميزان القوى المعاصر، فإن عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي عملية صعبة، يدخل فيها أكثر من متغير بحيث لا يقل أي من تلك المتغيرات أهمية وعظم أثر عن الآخر، وبالتالي فإن المراعاة غير المدروسة لمتغير على حساب المتغيرات الأخرى قد يؤدي إلى نتائج كارثية. ومن هذه المتغيرات التي احتسبها الباحث في معادلة اتخاذ القرار السياسي الخارجي، درجة قوة الدولة، درجة تأثير الأنداد^{٣٤} وتوجهاتهم، ودرجة المرونة في الأهداف والمرتكزات التي يتبناها متخذ القرار السياسي.

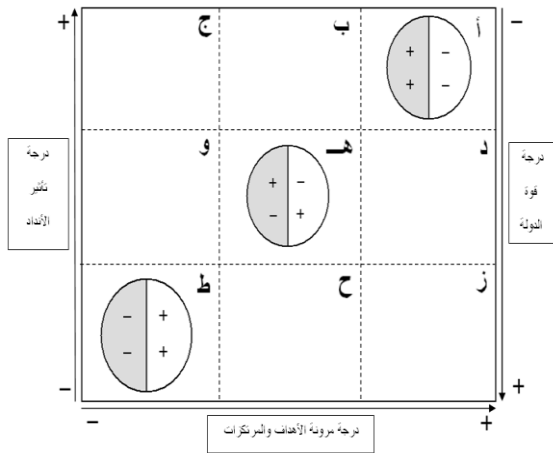
يتباين وقع القرار السياسي الخارجي بين الإيجابي والسلبي وذلك حسب دعمه أو معاكسته لما لدى الأنداد من أهداف ومرتكزات. فقد يكسب المؤيدين أو/ و المعارضين وبالتالي تزداد فرص الحصول على دعم من المؤيدين أو

(٣٣) موسى بريزات، ومحمد الحديد، أزمة اللاجئين السوريين: اقتراح للخروج من المأزق، عمان: المركز

الوطني لحقوق الإنسان، ٢٠١٣، ص ١٥-١٧

(٣٤) الأنداد: هم الأطراف في النظام الدولي المعنيون بالقرار السياسي الخارجي بشكل مباشر أو غير مباشر.

الأولى الأهداف والمرتكزات التي تتبناها الدولة مع عدم مراعاتها لأهداف ومرتكزات الأنداد. الوضع الثالث (سيناريو الوسطية): يشار إليه بالحرف هـ، وهنا تتوسط الدولة في قوتها كما تتمسك باعتدال في أهدافها ومرتكزاتها مع التوسط في تأثير الأنداد عليها. وهنا فإنه من المنطقي اتخاذ قرارات تتصف بالوسطية والتنوع.



الشكل رقم (٢) مصفوفة سيناريوهات اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

حيث أن:

الدوائر: النصف الأبيض يمثل أهداف ومرتكزات متخذ القرار أما النصف المظلل فيمثل الأهداف والمرتكزات للأنداد.

(+) إشارة الجمع في الدائرة تعني أثر القرار السياسي الداعم للأهداف والمرتكزات.

(-) إشارة الطرح في الدوائر تعني أثر القرار السياسي المعاكس للأهداف والمرتكزات.

← الأسهم تدل على اتجاه الزيادة في درجة المتغير.

تضييق ومجابهة من المعارضين. وعليه، تتجلى أولوية متخذ القرار السياسي في زيادة المؤيدين و تقليل المعارضين والخروج بموازنة مثلى بين مختلف المتغيرات. وهنا يوجد أمام متخذ القرار السياسي الخارجي مجموعة من السيناريوهات ترسمها متغيرات الوضع القائم كما يبينه الشكل (٢) "مصفوفة سيناريوهات اتخاذ القرار السياسي الخارجي". حيث تتكون المصفوفة من ثلاثة متغيرات وهي درجة قوة الدولة، درجة مرونة الأهداف والمرتكزات، و درجة تأثير الأنداد بحيث تواجه الدول تسعة سيناريوهات من ظروف اتخاذ القرار. وتعرض المصفوفة ثلاثة أوصاف مثالية للطبيعة المحتملة للقرار السياسي الخارجي، ممثلة بالدوائر في الشكل، وهي على النحو الآتي:

الوضع الأول (سيناريو التبعية): يشار إليه بالحرف أ، حيث تتصف الدولة بضعفها وبتبني أهداف ومرتكزات بدرجة عالية من المرونة مع وجود أنداد في الساحة الدولية بدرجة تأثير كبير عليها. وبناء على هذه المعطيات فإن من المرجح للقرار السياسي الخارجي لهذه الدولة أن يساير أهداف ومرتكزات الأنداد على حساب ما تتبناه الدولة من أهداف ومرتكزات.

الوضع الثاني (سيناريو الاستبداد): يشار إليه بالحرف ط، حيث تتصف الدولة بقوتها وبتبنيها أهداف ومرتكزات جامدة مع تدني تأثير الأنداد في الساحة الدولية. هنا يرجح للقرار السياسي الخارجي لهذه الدولة أن يخدم بالدرجة

ترتقي به لينعم بهذا الحضور بين الدول و يقوم بدور محوري على الصعيد الدولي. ولعل هذه السمات تتلخص بما يلي:

١. الحياد والموضوعية التي ينتهجها الأردن مما أكسبه مصداقية وثقة وشفافية فاكتسب احترام المجتمع الدولي.

٢. الالتزام بمبادئ الثورة العربية الكبرى وبمبادئ جامعة الدول العربية.

٣. الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وموثيق الأمم المتحدة وحماية السلم والأمن الدوليين من أي تهديد.

٤. عدم التدخل بشؤون الغير ، والالتزام بتقديم النصح والإرشاد إن أمكن ضمن إطار محدد يرضي جميع الأطراف. وتتحصر أشكال التدخل الأردني بما يطلب منه لما يتمتع به الأردن، ممثلاً بقيادة الملك، من مصداقية وسمعة طيبة ارتقت به في مواقع متقدمة في المجتمع الدولي.^{٣٦}

٥. الالتزام بالسلم كخيار شرعي وحيد يضمن أمن دول المنطقة والاستقرار.

٦. ارتباط الأردن بالدول الكبرى والقوية التي تحكم هذا العالم خصوصاً بأن حتمية الوضع الاقتصادي ومحدودية موارده لا تؤهله أن يستقل بقراره ليكون سيادياً.

٧. إبقاء الانفتاح والتواصل على مسافات متساوية وقريبة بين النظام وأفراد الشعب من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى.

وبالنظر إلى الوضع الأردني من هذا المنظور فإن الأردن يتميز بصغر حجمه وتواضع إمكانياته مع وجود أُنْدَاد في الساحة الدولية بتأثير كبير عليه كالولايات المتحدة، إلا أنه وفي عدد من الوقائع يتمسك بأهدافه ومرتكزاته بشكل يخالف التوقعات لدولة بإمكانياته بحيث يتبوأ الوضع المشار إليه بالحرف ج في الشكل (٢). وظهر ذلك جلياً في موقف جلالة المغفور له الملك الحسين بن طلال من الغزو الأمريكي للعراق مخالفاً بذلك توجه الولايات المتحدة وحلفائها وملتزماً بما تمليه عليه مرتكز التي يؤمن بها^{٣٥}. ويظهر ذلك أيضاً في موقف جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين من الأزمة السورية الحالية كما مر سابقاً، فتمسكه بالمبادئ الإنسانية كان مخالفاً لأهداف بعض أطراف النزاع مما ترتب عليه مجموعة من التحديات.

كما أن القرار السياسي الخارجي الأردني في وقائع أخرى يتبوأ الوضع ب في الشكل (٢) متبنياً الوسطية والاعتدال في التعامل مع الأزمات، حيث ظهر ذلك في تعامله مع ثورات الربيع العربي.

٢- السمات المميزة للسياسة الخارجية الأردنية:

برغم ظروف الأردن الصعبة إلا أن سياسته الخارجية بما تميزت به من سمات استطاعت أن

(٣٥) قاسم الثبيات، أثر التغييرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (خلال الفترة ١٩٨٩ -

١٩٩٩) ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٦٧

(٣٦) البشير، صلاح الدين البشير، الملك مرجعية في السياسة الخارجية، منبر الأمة، العدد ١٣، ٢٠٠٨، ص ١٢

يواجهه من تحديات نتيجة قراره مع صون مرتكزاته و تحقيق أهدافه.

هوامش الدراسة

١. البشير، صلاح الدين. (٢٠٠٨) الملك مرجعية في السياسة الخارجية، منبر الأمة، العدد ١٣.

٢. التل، وصفي. (١٩٨٠) كتابات في القضايا العربية، عمان: دار اللواء.

٣. الثبيات، قاسم (٢٠١٠) أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الأردنية (خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٩)، ط١، عمان، كنوز المعرفة.

٤. الحصري، خلدون ساطع. (١٩٨٤) حول الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٥. العزي، غسان (٢٠١٣) السياسة الخارجية الأردنية في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، في: الأردن دبلوماسية عربية في العالم، ط١، ٢٠١٣، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

٦. الفايز، فيصل. (٢٠٠٨) الهاشميون مدرسة في التواضع والانسانية، منبر الأمة، العدد ١٣.

٧. الكيالي، عبد الحميد. (٢٠١٣) تداعيات الازمة السورية على الاردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٦٥، السنة ١٧.

٨. المشاقبة، أمين. (٢٠٠٢) في التربية الوطنية، النظام السياسي الأردني والمسيرة

٨. المشاركة في جميع الأنشطة الإقليمية والدولية^{٣٧}

٩. القيام بدور ريادي في العالم على أساس حسن النوايا وإيجاد الحلول للمشكلات التي تقع بالطرق السلمية والدبلوماسية.

النتائج:

١. تدخل في صياغة القرار السياسي الأردني أربعة عوامل رئيسة هي ما يضعه متخذ القرار من أهداف، وما يتبناه من مرتكزات، وما يتاح له من إمكانيات داعمة، وما يمليه الوضع الداخلي والدولي من محددات معيقة.

٢. مكانة الأردن التي يحتلها في المجتمع الدولي ليس مردها إلى ما لديه من إمكانيات مادية بل لفاعلية ونجاح القرار السياسي الخارجي الأردني في التعاطي مع العوامل المؤثرة فيه.

٣. ساعد تعاقب نجاحات القرار السياسي الخارجي الأردني على إيجاد إرث من الإمكانيات المعززة لتوجه هذا القرار والتقليل من العقبات التي قد ترافق الإخفاقات في القرار السياسي الخارجي.

٤. ساعد التمسك الحكيم للأردن بمرتكزاته والمستمدة من المبادئ الإنسانية والأخلاقية النبيلة على علو مكانته في المجتمع الدولي.

٥. تكمن الصعوبة في مهمة متخذ القرار السياسي الخارجي من مسؤولية الموازنة بين مآلديه من إمكانيات وما يواجهه أو قد

(٣٧) فيصل الفايز، الهاشميون مدرسة في التواضع والإنسانية، منبر الأمة، العدد ١٣، ٢٠٠٨، ص ٩-١٠

١٧. تومبسون، كينث. و مكريديس، رودى. (١٩٩٦) نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في كتاب مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار الكتاب العربي.
١٨. حاتم، محمد عبده طالب. (٢٠١٢) ثورة العرب (الربيع العربي)، عمان: الجامعة الاردنية.
١٩. علي، خالد حنفي. (٢٠١١) الانتفاضات المتتالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٥.
٢٠. عيسى، محمود خير. و غالي، بطرس. (١٩٧٩) المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٢١. غرايبة، مازن. (١٩٩٨) الدور في السياسة الخارجية، اطار تحليلي مقترح، ندوة السياسة الخارجية الأردنية، عمان: جامعة العلوم التطبيقية.
٢٢. فريجات، حكمت. (١٩٩٠) الثورة العربية الكبرى، عمان: مكتبة دار الثقافة.
٢٣. محافظة، علي. (٢٠٠٠) السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار، أوراق ووثائق المؤتمر الثاني، ٣٠-٣١/٥/١٩٩٩م، ط١، عمان: دار الحامد، طبع بدعم من المعهد الدبلوماسي الأردني.
٢٤. مصطفى، نيفين عبدالخالق. (١٩٨٦) قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر "دراسة مقارنة" مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، المجلد ١٤.
- الديمقراطية، ط٦، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
٩. المشاقبة، أمين. (٢٠١٢) النظام السياسي الأردني، ط٢، الجامعة الأردنية، عمان.
١٠. المنوفي، كمال. (١٩٨٧) أصول النظم السياسية المقارنة، ط١، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
١١. المصري، طاهر. (٢٠٠٥) الأردن في وجه الاخطار الاقليمية، قواعد وآفاق التحديث في الأردن، ط١، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان.
١٢. الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٤) الايدلوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، تونس.
١٣. الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٩) السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية وملحقاتها، ط١، دار عمار.
١٤. الوزني، خالد (٢٠١٢) الاثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الاردني، عمان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
١٥. بريزات، موسى. والحديد، محمد. (٢٠١٣) أزمة اللاجئين السوريين: إقتراح للخروج من المأزق، عمان: المركز الوطني لحقوق الانسان.
١٦. بصبوص، حمزة (٢٠١٠) الرؤى الملكية للسلام والتنمية، مطابع الرأي.

- Redirect Foreign Policy .”International Studies Quarterly, 34, 1990.
27. Noahwebster, Webster’s New, Twenlieth century Dictionary of the English language, Unbrid CID, Second edition, Collins world, printed in USA,1978.
٢٥. مقلد، إسماعيل صبري ، اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، عدد تشرين الأول ١٩٦٨
26. Hermann, Charles “ .Changing Course: When Governments Choose to